Distr.
GENERAL

S/RES/1289 (2000)
7 February 2000





مجلس الأمن

<u>القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠)</u>

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٠٩٩
المعقودة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠

<u>إن مجلس الأمن</u>،

<u>إذ يشير</u> إلى قراراته ١١٧١ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، و ١١٨١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، و ١٢٣١ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ آذار/ مارس ١٩٩٩، و ١٢٦٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، و ١٢٦٥ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، و ١٢٧٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، والقرارات الأخرى ذات الصلة، وإلى بيان رئيس المجلس المؤرخ ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ (S/PRST/1999/13)،

<u>وإذ يؤكد</u> التزام جميع الدول باحترام سيادة سيراليون واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية،

<u>وإذ يشير</u> إلى المبادئ ذات الصلة الواردة في الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، المعتمدة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤،

<u>وإذ يرحب</u> بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل توعية أفراد قوة حفظ السلام في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض المعدية والحد منها في جميع عملياتها لحفظ السلام، <u>وإذ يشجع</u> هذه الجهود،

<u>وإذ يحيط علما</u> بالرسالة الموجهة إلى رئيس المجلس من وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (S/2000/31)،

<u>وقد نظر</u> في تقارير الأمين العام المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (S/1999/1003)، و ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ (S/1999/1223)، و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (S/2000/13)، وفي رسالة الأمين العام إلى رئيس المجلس المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ (S/1999/1285)،

وإذ يرى أن الحالة في سيراليون ما زالت تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

١ - يلاحظ أن نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون المنشأة بموجب القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩) في سبيله إلى أن يكتمل؛

٢ - يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة سيراليون، وقيادة حزب الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في سبيل تنفيذ اتفاق السلام الموقع في لومي بتاريخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ (S/1999/777)؛

٣ - يكرر دعوته للأطراف إلى الوفاء بجميع التزاماتها بموجب اتفاق السلام من أجل تيسير إعادة السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية والتنمية في سيراليون، ويؤكد أن المسؤولية عن نجاح عملية السلام تقع في نهاية المطاف على عاتق شعب سيراليون وقادتها؛

٤ - يلاحظ مع القلق أن عملية السلام، رغم التقدم المحرز فيها، ما زال يشوبها حتى الآن كون المشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج محدودة ومتقطعة، وعدم إحراز تقدم في إطلاق سراح المختطفين والجنود الأطفال، واستمرار عمليات أخذ رهائن والاعتداء على موظفي المساعدة الإنسانية، ويعرب عن اقتناعه بأن توسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على النحو المنصوص عليه في الفقرات ٩ إلى ١٢ أدناه سوف يهيئ الظروف التي تمكّن جميع الأطراف من العمل على ضمان التنفيذ الكامل لأحكام اتفاق السلام؛

٥ - يلاحظ أيضا مع القلق استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب ضد السكان المدنيين في سيراليون ويؤكد أن العفو الممنوح بموجب اتفاق السلام لا يشمل الانتهاكات التي من هذا القبيل المرتكبة بعد تاريخ التوقيع عليه؛

٦ - يهيب بالأطراف وكل الجهات المشاركة الأخرى اتخاذ خطوات لكفالة أن يبدأ في جميع أنحاء البلد التنفيذ الكامل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويحث بصورة خاصة الجبهة المتحدة الثورية، وقوات الدفاع المدني، والقوات المسلحة السابقة لسيراليون/ المجلس الثوري للقوات المسلحة، وكافة المجموعات المسلحة الأخرى، على أن تشارك بصورة كاملة في البرنامج وأن تتعاون مع جميع المسؤولين عن تنفيذه؛

٧ - يحيط علما بقرار حكومات نيجيريا وغينيا وغانا أن تسحب من سيراليون وحداتها المتبقية في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على النحو المذكور في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩؛

٨ - يعرب عن تقديره لفريق المراقبين العسكريين على مساهمته التي لا غنى عنها من أجل إحلال الديمقراطية من جديد وصون السلام والأمن والاستقرار في سيراليون، ويثني ثناءً بالغا على قوات وحكومات البلدان المساهمة لما أبدته من شجاعة وما قدمته من تضحيات، ويشجع جميع الدول على تقديم المزيد من المساعدة إلى الدول المساهمة بقوات في تغطية التكاليف التي تكبدتها من أجل التمكين من نشر قوات فريق المراقبين العسكريين في سيراليون؛

٩ - يقرر زيادة قوام العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في سيراليـــون ليبلغ، كحد أقصى، ١١ ١٠٠ من الأفراد العسكريين، ويشمل ذلك المراقبين العسكريين الـ ٢٦٠ الذين تم بالفعل نشرهم، رهنا بالاستعراض الدوري الذي يجري في ضوء الظروف على أرض الواقع وبالتقدم الذي يحرز في عملية السلام ولا سيما في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويحيط علما بالفقرة ٣٣ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠؛

١٠ - وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يقرر كذلك تنقيح ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتشمل المهام الإضافية التالية التي ستؤديها البعثة في حدود طاقاتها ومناطق انتشارها وفي ضوء الظروف على أرض الواقع:

(أ) توفير الأمن في المواقع الأساسية والمباني الحكومية، ولا سيما في فريتاون وعلى مفارق الطرق الهامة والمطارات الرئيسية ومنها مطار لونغي؛

(ب) تيسير تدفق الأشخاص والسلع والمساعدة الإنسانية بحرية على طول الطرق الرئيسية؛

(ج) توفير الأمن في جميع مواقع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(د) التنسيق مع سلطات سيراليون لإنفاذ القانون ومساعدتها، في مناطق الانتشار المشتركة، على النهوض بمسؤولياتها؛

(هـ) حراسة الأسلحة والذخيرة وغير ذلك من المعدات العسكرية التي تم جمعها من المقاتلين السابقين، والمساعدة بعد ذلك في التخلص منها أو تدميرها،

ويأذن لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون باتخاذ ما يلزم من إجراءات للاضطلاع بالمهام الإضافية المحددة أعلاه، ويؤكد أنه يجوز للبعثة، في سياق اضطلاعها بولايتها، اتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة أمن موظفيها وحرية تنقلهم، وتوفير الحماية، في حدود طاقاتها ومناطق انتشارها، للمدنيين الذين يُحدق بهم خطر العنف الجسدي، مع مراعاة مسؤوليات حكومة سيراليون؛

١١ - يقرر كذلك تمديد ولاية البعثة، بصيغتها المنقحة، لمدة ستة أشهر اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

١٢ - يأذن بالزيادة، في عدد موظفي الشؤون المدنية والشرطة المدنية والموظفين الإداريين والتقنيين للبعثة، التي اقترحها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠؛

١٣ - يرحب باعتزام الأمين العام، على النحو المذكور في تقريره المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أن ينشئ في البعثة مكتبا للإجراءات المتعلقة بالألغام يضطلع بمسؤولية تدريب أفراد البعثة على التعرف على الألغام وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالألغام التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنسانية العاملة في سيراليون؛

١٤ - يؤكد أهمية أن تكون المرحلة الانتقالية بين فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون خالية من العقبات من أجل النجاح في تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق الاستقرار في سيراليون، ويحث، في ذلك الصدد، جميع الأطراف المعنية على التشاور حول توقيت عمليات نقل القوات وسحبها؛

١٥ - يكرر تأكيد أهمية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحرية تنقلهم، ويلاحظ أن حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية قد وافقتا في اتفاق السلام على توفير ضمانات في هذا الصدد، ويهيب بجميع الأطراف في سيراليون أن تحترم احتراما تاما مركز موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛

١٦ - يكرر طلبه من حكومة سيراليون أن تبرم اتفاقا مع الأمين العام بشأن مركز القوات وذلك في غضون ٣٠ يوما من اتخاذ هذا القرار، ويشير إلى أن اتفاق مركز القوات النموذجي المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/594) ينطبق بصورة مؤقتة ريثما يتم عقد ذلك الاتفاق؛

١٧ - يكرر أيضا تأكيد استمرار الحاجة إلى تعزيز السلام والمصالحة الوطنية ودعم الأخذ بالمساءلة واحترام حقوق الإنسان في سيراليون، ويحث حكومة سيراليون، والوكالات المتخصصة، وسائر المنظمات المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني، والدول الأعضاء، على تعجيل جهودها الرامية إلى إنشاء لجنة

تحري الحقيقة والمصالحة، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة دعم السلام، كمؤسسات فعالة تؤدي عملها بصورة كاملة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام؛

١٨ - يشدد على أهمية ممارسة حكومة سيراليون سيطرتها الكاملة على استغلال الذهب والماس وغيرهما من الموارد لمنفعة سكان البلد ووفقا للفقرة ٦ من المادة السابعة من اتفاق السلام، ويدعو تحقيقا لهذه الغاية إلى التشغيل المبكر والفعال للجنة إدارة الموارد الاستراتيجية والتعمير والتنمية الوطنيين؛

١٩ - يرحب بالمساهمات التي جرى تقديمها بالفعل إلى الصندوق الاستئماني للمانحين المتعددين الذي أنشأه البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويحث جميع الدول والمنظمات الدولية وسائر المنظمات التي لم تتبرع بسخاء للصندوق حتى الآن، على أن تفعل ذلك لكي يتم التمويل الكافي للعملية ويتسنى تنفيذ أحكام اتفاق السلام تنفيذا كاملا؛

٢٠ - يؤكد أن حكومة سيراليون هي المسؤولة في نهاية الأمر عن توفير قوات أمن كافية في البلد ويطلب إليها في هذا الصدد اتخاذ خطوات عاجلة لتشكيل قوات شرطة وقوات مسلحة وطنية مؤهلة مهنيا وخاضعة للمساءلة، ويؤكد أهمية الدعم والمساعدة السخيين من المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف؛

٢١ - يكرر تأكيد استمرار الحاجة إلى تقديم مساعدة عاجلة كبيرة لشعب سيراليون، وكذلك إلى تقديم مساعدة مستمرة وسخية للمهام الأطول أجلا المتمثلة في بناء السلام والتعمير والإنعاش والتنمية الاقتصاديين والاجتماعيين في سيراليون، ويحث جميع الدول والمنظمات الدولية وسائر المنظمات على تقديم تلك المساعدة على سبيل الأولوية؛

٢٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقرير إلى المجلس كل ٤٥ يوما يتضمن، في جملة أمور، تقييمات للأوضاع الأمنية على أرض الواقع بحيث يتسنى إبقاء مستويات القوات والمهام التي يتعين أن تنجزها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قيد الاستعراض، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠؛

٢٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

ـــــ